مجلة دراسات العدد الاقتصادي (ISSN : 2676-2013)

المجلد: 11 العدد: 01، 2020 ص431 - 452

نحو تفعيل دور الوقف النقدي في تحقيق العائد الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر (دراسة استطلاعية لعينة من المختصين)

Towards Activating the Role of Cash Waqf in Achieving the Economic and Social Return in Algeria (Survey study of a sample of specialists)

آدم حديدي *

مخبر MQEMADD

جامعة الجلفة، الجزائر

a.hadidi@univ-djelfa.dz

أم الخير حمودة

مخبر سياسات التنمية الريفية في المناطق السهبية، جامعة الجلفة، الجزائر

o.hamouda@univ-djelfa.dz

تاريخ الاستلام: 2019/12/14

تاريخ القبول: 2020/01/04

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تناول الدور الذي يلعبه الوقف النقدي في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر، وكذا معرفة المشكلات التي تواجهه في تحقيق التنمية، وسبل تفعيله. ومن أجل ذلك تم استخدام الاستبانة كأداة للبحث العلمي من خلال استقصاء عينة من إطارات وزارة الشؤون الدينية والأوقاف وكذا الأساتذة المختصين، وتم الاعتماد على أسلوب الانحدار البسيط كأداة لاختبار الفرضيات من خلال استخدام البرنامج الإحصائي Spss. وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها؛ يمكن للوقف النقدي أن يقوم بدور فعال في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر. وفي الأخير خرجنا بمجموعة من التوصيات أهمها ضرورة تفعيل دور الوقف النقدي كمحرك لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

الكلمات المفتاحية: وقف نقدي؛ تنمية اقتصادية؛ تنمية اجتماعية؛ تنمية بيئية.

تصنيف JEL: Q56، O1، Z12

Abstract:

The study aims at addressing the role played by the Cash Waqf in achieving economic and social development in Algeria, as well as the problem facing the Cash Waqf in achieving development and the means of activating it. For this purpose, the questionnaire was used as a tool for scientific research by surveying a sample of the frames of the Ministry of Religious Affairs and Waqfs as well as the specialized professors. The simple regression method was used as a tool for testing hypotheses through the use of the statistical program Spss. The study reached a set of results, the most important of them; the cash waqf can play an effective role in achieving sustainable development in Algeria. Finally, we came up with a set of

* المؤلف المرسل

recommendations, the most important of which is the necessity of activating the role of the cash waqf as an engine to achieve social and economic development.
Keywords: Cash Waqf, Economic development, Social development, Environmental development.
Jel Classification Codes: Z12, O1, Q56.

مقدمة:

اتجه المسلمون منذ زمن الرسول صلى الله عليه وسلم إلى يومنا هذا إلى فعل الخيرات وإقامة الطاعات، وكان الوقف من أهم سبل الخير وأكثرها نفعاً للمسلمين، فالوقف هو الحجر الأساسي الذي قامت عليه المؤسسات الخيرية في تاريخ حضارتنا الإسلامية، حيث أسهم الوقف في نهضة المجتمعات الإسلامية نهضةً لافتةً للنظر والانتباه؛ جعل المتأمل في تاريخ وفلسفة الحضارة الإسلامية يقف مشدوها لمعرفة المغزى الحقيقي لنشأة ووجود الأوقاف الإسلامية، وعدم انقطاعه منذ بداياتها الأولى في عهد رسول الله وحتى يومنا هذا.

فالمتتبع لتاريخ الوقف يظهر له جليا المرونة التي يمتاز بها وفقا للاحتياجات الإنسانية في كل عصر ووقت، فبعدما كانت الأوقاف مقتصرة على الأوقاف العينية غير المنقولة كالأراضي الزراعية والعقارات، امتدت مع امتداد الحاجات المستجدة لتشمل الأوقاف المنقولة كالكتب والمعدات، ومع توسع دور الدولة في التنمية دعت الضرورة لمسايرة ذلك التطور عن طريق وقف النقود لتمويل الأنشطة المختلفة.

إشكالية الدراسة: تنقسم الأوقاف في الجزائر إلى أوقاف ثابتة كالمباني والأراضي وأوقاف منقولة كالمصاحف والكتب وغيها، وبالنظر إلى التعقيد المتزايد الذي تتسم به الحياة المعاصرة فإنه يتعذر على مؤسسة الوقف القيام بدور تنموي فعال، ولعل الخروج من هذا الإشكال يبرز الحاجة إلى آلية جديدة تمكن من ممارسة الوقف طبقا لصورته التي أقرتها الشريعة الإسلامية، ويخدم في ذات الوقت أهداف التنمية. ومن هنا تظهر أهمية الوقف النقدي كأداة فعالة لتمويل التنمية. ومما سبق يمكن صياغة الإشكالية لهذه الدراسة بالشكل الآتي: **إلى أي مدى يمكن تطبيق الوقف النقدي في الجزائر؟ وما أثر ذلك على تحقيق مؤشرات التنمية المستدامة؟.**

أهداف الدراسة: بناءً على ما تقدم فإن هذه الدراسة تهدف أساسا إلى:

- التعرف على مفهوم الوقف النقدي؛
- إبراز الدور الذي يلعبه وقف النقود في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛
- التطرق إلى أهم نماذج الوقف النقدي في الدول الإسلامية؛
- تسليط الضوء على واقع الوقف النقدي في الجزائر؛
- توضيح المشاكل التي تواجه الوقف النقدي في الجزائر؛

– محاولة تحديد آليات تفعيل الوقف النقدي في الجزائر.

الدراسات السابقة:

- دراسة **(شرون عز الدين، 2016)** بعنوان: **نحو تفعيل مساهمة الوقف النقدي في التنمية (دراسة حالة بعض البلدان الإسلامية):** هدفت هذه الدراسة إلى البحث في العلاقة التي تربط الآليات المقترحة لتفعيل مساهمة الأوقاف النقدية– من خلال أبعادها الثلاثة والمتمثلة في: الصناديق الوقفية، الصكوك الوقفية والبنوك الوقفية– في التنمية. وتوصلت الدراسة إلى أن الوقف النقدي يساهم في التنمية وإن اختلفت درجة تأثير كل آلية من الآليات المقترحة، فكلما تواجدت هذه الآليات في بيئة واحدة سَهُلَ الاستغلال الأمثل للأوقاف النقدية الموجودة؛ إذا ما توافرت البيئة القانونية والتنظيمية لذلك، مما يحقق التنمية المنشودة.
- دراسة **(سعاد محمد عبد الجواد بلتاجي، 2016)** بعنوان: **وقف النقود حقيقته، وحكمه، وطرق وضوابط استثماره (دراسة فقهية مقارنة):** هدفت هذه الدراسة إلى الوقوف على مسألة الوقف النقدي من حيث بيان حقيقتها وحكمها الشرعي؛ وطرق وضوابط استثمار النقود الموقوفة. وتوصلت الدراسة إلى أنه لا مانع من استثمار النقد استثماراً مأموناً يوفر عائداً نافعاً، وذلك لأن وقف النقود ليس مقصودا لعينه، بل لما يكون له من أثر نفع الجهة الموقوف عليها. حيث يمكن استثمار النقود الموقوفة عن طريق المضاربة، أو الإبضاع، أو الإقراض، أو الاستصناع، أو الاستثمار العقاري، أو عن طريق الشركات الأخرى المشروعة، إلى غير ذلك من أوجه الاستثمار المشروعة.
- دراسة **(محمد سالم عبد الله بخضر، 2017)** بعنوان: **تمويل وقف النقود للمشاريع متناهية الصغر في مؤسسات التمويل الإسلامي:** هدفت هذه الدراسة إلى البحث في الوقف النقدي وأهميته، وكيفية الاستفادة منه في حل بعض مشكلات المجتمع كالبطالة والفقر، وذلك من خلال التركيز على إيجاد رؤية فقهية شرعية اقتصادية لتوظيف الوقف النقدي في مجال التعاون والتكافل بين أفراد المجتمع. وتوصلت الدراسة إلى جواز وقف النقود من الناحية الشرعية، كما توصلت إلى أهمية المشاريع متناهية الصغر في توفير فرص عمل لشريحة واسعة من أفراد المجتمع؛ لذا كان لتمويل هذه المشاريع عن طريق وقف النقود أهمية كبرى في سبيل توفير التمويل المناسب لهؤلاء الأفراد بما يحقق مشاريعهم ويحسن من وضعهم المعيشي ويعزز مكانتهم في المجتمع.
- **وتختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:** من منطلق أن الجزائر سعت منذ الاستقلال المضي في اتجاه طريق التنمية إلا أنها لا زالت تعاني من مشكلات عدة رغم الجهود المبذولة

من طرف الحكومة من خلال المخططات التنموية؛ حيث أن النتائج المتحصل عليها لم تكن في المستوى المطلوب. وعليه فإن الضرورة ملحة اليوم إلى إشراك الوقف النقدي في عملية التنمية وتجسيد وظيفته الاقتصادية والاجتماعية. لذا حاولنا في هذه الدراسة قياس أثر تفعيل الوقف النقدي في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر.

أولا: ماهية الوقف النقدي:

إن أهم ما توسعت فيه المؤسسات الوقفية مسألة وقف النقود، ولقد كان وقف النقود محدود التطبيق على اعتبار أن الديمومة هي ركن في الوقف وأن النقود أكثر عرضة للتعدي، لكن ظهور أنماط جديدة من الاستثمار والأشكال المؤسسية في التنظيم الاقتصادي فتح آفاق جديدة أمام هذا النوع من الأوقاف، كما أن وجود المؤسسات المالية والنظم المحاسبية الحديثة جعل حفظ وإدارة الوقف النقدي أيسر، هذا بالإضافة إلى الأهمية التي يحظى بها وقف النقود والتي تتلائم مع احتياجات الوقف الحاضر، وما يمكن أن يقدمه هذا الوقف لتطوير الأوقاف ولدفع عجلة التنمية الشاملة والمستدامة. (جعفر، 2014، صفحة 30)

1. تعريف الوقف:

الوقف **لغة** هو: الحبس عن التصرف. ويقال: وقفت الدابة أي حبستها أو تصدقت بها أو أبدتها أي: جعلتها في سبيل الله إلى الأبد، وجمعه أوقاف ووقوف، كوقت وأوقات.

والحبس: المنع، وهو يدل على التأبيد. يقال: وقف فلان أرضه وقفاً مؤبداً، إذ جعلها حبيساً لا تباع ولا تورث.

والوقف في **الاصطلاح**: هو تحبيس الأصل، وتسبيل المنفعة على بر أو قربة بحيث يصرف ريعه إلى جهة بر تقرباً إلى الله تعالى. والمراد بالأصل: ما يمكن الانتفاع به مع بقاء عينه.

وأجمع تعريف لمعاني الوقف عند الذين أجازوه أنه: حبس العين وتسبيل ثمرتها، أو حبس عين للتصدق بمنفعتها. وحبس العين يعني أن لا يتصرف فيها بالبيع أو الرهن أو الهبة ولا تنتقل بالميراث. (الجمل، 2006، الصفحات 15-16)

2. تعريف الوقف النقدي:

وردت العديد من التعاريف للوقف النقدي نذكر منها:

- هو الوقف الذي يكون فيه الموقوف مالاً نقدياً، سواء أكان ذهباً أو فضةً أو شيئاً في شيء منها، أو كان عملةً معدنية أو ورقية، مما عُد ثمناً للأشياء وقيماً للسلع ووسيلةً للتبادل. (بوشريف، 2017، صفحة 140)

- هو حبس مبلغ من المال من طرف الواقف وتسبيل منفعته بصفة دائمة لتحقيق رفاهية المجتمع.
- هو حبس النقود وتسبيل منفعتها المتمثلة في الأرباح الناتجة عن استثمارها.
- هو حبس مبلغ من المال والذي على أساسه يتم إنشاء الوقف الذي يوجه إلى خذمة المجتمع عامة أو يكون مخصصاً لفئات خاصة من المجتمع حسب غرضه.
- هو الوقف الخيري الذي يكون الموقوف فيه مالاً أو نقداً.
- وقد وضع حسن لحساسنة تعريف لوقف النقود يتلائم مع الجوانب الاقتصادية والمالية وجوانب الشريعة، حيث اعتبر أن وقف النقود هو عبارة عن الأموال النقدية المجمعة من الواقفين والتي توجه إلى الاستثمار في الأصول الإنتاجية لخلق عوائد للاستهلاك المستقبلي من طرف الأفراد والجماعات، مع الأخذ بعين الاعتبار شروط الواقفين والحاجات الموقوف عليهم. (جعفر، 2014، الصفحات 32-33)

3. تاريخ الوقف النقدي:

لم ينقل لنا التاريخ أمثلة على وقف النقود في زمن رسول الله (صلى الله عليه وسلم)، ولا كذلك زمن الخلافة الراشدة، وصدر الدولة الأموية، بالرغم من اتساع الوقف في هذه الفترة وانتشاره (الثمالي، 2010)، فعن جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال في شأن الصحابة: "فما أعلم أحداً كان له مال من المهاجرين والأنصار إلا حبس مالاً من ماله صدقةً مؤبدةً لا تُشترى أبداً ولا توهب ولا تورث". (الشيباني، 1999، صفحة 8) حتى أدى هذا التوسع إلى إنشاء ديوان خاص بالأوقاف في زمن هشام بن عبد الملك، غير أن أغلب الأوقاف كانت عقاراً وبخاصة الأراضي الزراعية.

ولعل أول ما وصل إلينا في وقف النقود ما رواه البخاري عن الزهري، حين سئل: "فيمن جعل ألف دينار في سبيل الله، ودفعها لغلام له تاجر، فتاجر بها وجعل ربحه صدقة للمساكين والأقربين، هل للرجل أن يأكل من ربح تلك الألف، وإن لم يكن جعل ربحها صدقة للمساكين، قال: ليس له أن يأكل منها". وهذا الاستفتاء والجواب عنه يدلان على وجود تطبيق الوقف النقدي منذ القرن الثاني الهجري. وكذا السؤال الذي وجه للإمام مالك: "لو أن رجلا حبس مائة دينار موقوفة، يسلفها الناس ويردونها على ذلك، جعلها حبساً، هل ترى فيها زكاة؟ قال: نعم أرى فيها الزكاة". كما نقل الميموني عن الإمام أحمد: "أن رجلا وقف ألف درهم في السبيل. قال: إن كانت للمساكين فليس له فيها شيء. قلت فإن وقفها في الكراع والسلاح؟ قال: هذه مسألة لبس واشتباه". (شرون و لقوي، 2017، صفحة 155)

من خلال ما سبق، يظهر لنا جلياً أن الأوقاف النقدية كانت موجودة وإن قَلّت، وربما رجع ذلك إلى عدم جواز الوقف النقدي في ذلك الوقت عند بعض الفقهاء. (شرون، 2016، صفحة 29) لكن مع هذه الإشارات البسيطة كان الظهور الفاعل والقوي لوقف النقود في بدايات العصر العثماني الأول حيث كان في بعض بلاد البلقان، ثم انتقل إلى استانبول بعد فتحها (حب الله، 2011، صفحة 215)، وكانت البداية بالتحديد في أردنه (العاصمة الأوروبية الجديدة للدولة العثمانية قبل أن تنتقل إلى الأناضول) في عام 872هـ/1432م (ليبا و نقاسي، 2009، صفحة 4)؛ وهو وقف مصلح الدين، وهو من الحجم الصغير، إذ أن المبلغ الموقوف بلغ عشرة آلاف آقجة، وقد خصص حينئذ العائد من تشغيل هذا المبلغ للإنفاق على ثلاثة قراء للقرآن الكريم (آقجة لكل واحد) في الجامع الكبير في كليسه (بخضر، 2017، صفحة 85). ثم انتقل الوقف النقدي بعد ذلك إلى بلاد الشام، ثم تحول إلى قضية مهمة في الدولة العثمانية، أثارت جدلاً ونقاشات واسعة على مستوى المذهب الحنفي خاصة. (حب الله، 2011، صفحة 215)

4. أهمية الوقف النقدي:

للوقف النقدي دور مهم في تجسيد دور الوقف التنموي، لذلك فإن تطوير هذا النوع من الوقف يعد مطلباً أساسياً لإعادة إحياء دور الوقف في المجتمعات المعاصرة. وفيما يلي عرض مختصر لأهمية الوقف النقدي: (جعفر، 2014، صفحة 36)

أ. أنه متاح للناس بدرجة أكبر من غيره، فكثير من الناس يمتلك ثروات أو دخولا نقدية بغض النظر عنن قلتها وكثرتها، بينما الكثير منهم لا يمتلك أراضي وعقارات؛

ب. أنه أكثر قابلية من غيره لقيام الوقف المشترك أو الوقف الجماعي، وهو اليوم أكثر ملائمة من الوقف الفردي، كما أنه أكثر أهمية منه لعظم ما يوفره من موارد وأموال وقفية تمكن من إقامة المشروعات الاقتصادية والاجتماعية الكبيرة؛

ج. يوفر الوقف النقدي استمرار الوقف في أداء رسالته التكافلية والتضامنية بين أفراد المجتمع الواحد، زيادةً على تحصيل الأجر والثواب؛

د. توصيل منافع الوقف إلى الموقوف عليهم بسهولة ويسر؛ (شرون، 2016، صفحة 40)

هـ. يوفر وقف النقود موارد وأموال وقفية لإقامة مشروعات اقتصادية واجتماعية تساعد في دفع عجلة التنمية الشاملة والمستدامة؛

و. أكثر صيغ التمويل فعالية وموائمة للمجتمعات المعاصرة من حيث سهولته ومرونته ويسره؛

ز. أن وقف النقود يتجاوز مشكلات وقف العقار من حيث غلاءه وارتفاع تكاليف صيانته ومحدودية طرق استثماره وصعوبة بيعه إذا قلت منافعه؛

ح. تعدد أغراض ومجالات الوقف النقدي؛

ط. تأثيره التنموي قد يكون أكثر من غيره من حيث إسهامه في أنشطة إنتاجية مختلفة في مرحلة استثماره؛

ي. الوقف النقدي لا يؤدي إلى تجميد الثروة وحبسها عن الجريان، بخلاف وقف العقار. (بلتاجي، 2016، صفحة 1878)

5. أنواع الوقف النقدي:

ولكي تتضح أهمية وقف النقد ومجالاته، بصرف النظر عن شرعيته. يمكن ذكر بعض صور الوقف النقدي التي باتت ممكنة أو واقعة اليوم، وهي:

أ. **الوقف النقدي القرضي:** ونقصد به أن توقف النقود لإقراضها لمن يحتاج إليها، على أن يعيدها حسب الاتفاق. ليعاد إقراضها من جديد لمحتاج آخر، دون أن يفرض وجود أي بعد استثماري أو عائد من هذا القرض، فراراً من إشكالية الربا أو غيره، على أن يسددوها بأقساط خفيفة على دفعات كثيرة. (حب الله، 2011، الصفحات 215-216)

ومن أمثلة وقف النقود للقرض الحسن: صندوق الاستدامة المالية الذي أنشأته مؤسسة سليمان بن عبد العزيز الراجحي الخيرية برأسمال قدره مليون ريال والذي يهدف لدعم برامج الجمعيات والمؤسسات الخيرية ومشروعاتها وتمويلها قروضاً حسنة على مستوى المملكة السعودية.

ومركز بناء الأسر المنتجة (جنى) المشروع الاقتصادي الاجتماعي الذي تبنته المؤسسة ويقدم خدمات الإقراض المتناهي الصغر للنساء دون اللجوء إلى الكفالات التقليدية ويهدف لتحويل الأسر المتلقية للمساعدات إلى أسر منتجة، وتوفير حياة كريمة لأفرادها، وقد نجح المشروع في توفير أكثر من 5000 فرصة عمل للنساء من خلال التمويل الأصغر، وتدريب 66 موظفة سعودية، وإقامة دورات فنية وحرفية لأكثر من 120 سيدة. (جعفر، 2014، صفحة 38)

ب. **الوقف النقدي الاستثماري:** ويقصد به وقف مبالغ مالية معينة، توضع تحت ولاية متولي الوقف أو مؤسسة مالية مكلفة بالمضاربة في هذه الأموال، فما نتج من أرباح عن طريق المضاربة هو الذي يتم توزيعه على مصارف الوقف المقصودة للواقف، ولا فرق في ذلك بين:

- أن تنتدب هيئة وقفية نفسها لاستقبال الصدقات الجارية النقدية لتمويل مشروع ما يعود ربحه للأغراض الوقفية، سواء كانت هذه الهيئة حكومية أم شبه حكومية أم أهلية خاصة. وهنا يتحد الناظر على الوقف مع المستثمر؛

- أن يحدد الواقف بنفسه الجهة التي تستثمر فيها النقود، كأن توضع الموقوفات وديعة استثمارية في بنك إسلامي معين أو وحدات في صندوق استثمار. وهنا يحدد الواقف ناظرا على الوقف، مهمته متابعة شؤونه مع البنك مثلا، ثم أخذ أرباحه لتوزيعها على الجهات المعنية بالوقف. ومن الواضح أن الواقف غير الناظر، وغير المستثمر أيضا؛
- أن يصار إلى جمع أموال وقفية بغية تحويلها إلى أعيان، كبناء مساجد أو مستشفى. وهذا الأخير مبني على جعل هذه الصورة من وقف النقود استثمارا. ويكون ذلك من تأسيس مشروعات وقفية على الطريقة السودانية، أو صناديق وقفية على الطريقة الكويتية؛ بهدف استدراج التبرعات الوقفية لمشروع معين أو غير معين بمعنى غير مفرد الهدف. وهنا يصبح صندوق مالي كبير يمكن من خلاله بناء المستشفيات أو المساجد أو المدارس...إلخ.

كما يمكن أن يكون الوقف بإصدار أسهم نقدية وقفية؛ تشجيعا لتحقيق المشاركة الجماعية فيه.

ج. **الوقف النقدي الإيرادي:** ويقصد به وقف إيراد نقدي دون وقف الأصل الذي ينشأ منه الإيراد المذكور، وله صور نذكر منها:

- وقف إيراد عين معمرة لفترة زمنية محددة، كأن يحبس شخص الإيراد الإجمالي أو الصافي لعين ما، مثل عقارات أو مطاعم أو فنادق أو غير ذلك، لكي يجعل الإيراد وفقا لجهات البر. ولهذه الحالة صور: فتارة يكون الوقف مؤبداً، وأخرى يحدد شهراً في السنة يجعل إيراده وقفا بناءً على صحة ذلك.
- وقف حصة محسومة بنسبة مئوية من الإيرادات النقدية لصالح مؤسسة استثمارية وقفية. (حب الله، 2011، الصفحات 215-216)

ثانيا: الدور التنموي للوقف النقدي:

تقوم فكرة الوقف النقدي على تطوير وتنمية القطاع الثالث (القطاع الخيري) لكونه متميزا عن القطاعين الخاص والحكومي، فهو مورد اقتصادي هام يساهم في إعادة ترتيب علاقات المجتمع من خلال السلوك الذي يبنى على متغيرات مختلفة، ومن خلال ما يأتي نبين الأهمية والدور الاقتصادي والاجتماعي للأوقاف النقدية.

1. دور الوقف النقدي في تحقيق التنمية الاقتصادية:

أ. **دور الوقف النقدي في سد الحاجات:** يعد الوقف النقدي من أهم الأدوات الاقتصادية المساعدة في ضمان الضروريات الأساسية، خاصة وأن الوقف بشكله التقليدي يعجز عن تغطيتها، فالمرونة التي تميزه تمكنه من أن يغطيها. ويظهر الدور التنموي للوقف النقدي من

كونه يشمل أنواعا متعددة من وجوه البر اقتضتها ظروف المجتمع المختلفة، كالوقف النقدي للقرض الحسن وتمويل احتياجات البيوت المخصصة للفقراء...إلخ. وقد أخذ الوقف النقدي شكل المؤسسة في الوقت الراهن، كما يمكن أن يتم تجميع الأوقاف النقدية في شكل صناديق، أو تأخذ شكل صكوك وقفية، بالإضافة إلى كل ذلك يمكن إنشاء بنك وقفي مهمته القيام بالاستثمارات المختلفة لتغطية مختلف مجالات التنمية، فمن خلال هذه الآليات وغيرها يمكن أن يغطي الوقف النقدي الحاجات بأفضل فعالية.

ب. **دور الوقف النقدي في التقليل من البطالة:** ويسهم الوقف النقدي في معالجة هذه المشكلة والحد من آثارها السلبية عن طريق:

- **المعالجة المباشرة:** وذلك من خلال ما تستخدمه المؤسسات الوقفية من إعداد اليد العاملة في مختلف أعمال الإشراف والرقابة والإدارة، فضلا عن الخدمات الإنتاجية والتوزيعية بما يسهم في تشكيل طلب كبير على الأيدي العاملة بالمجتمع.
- **المعالجة غير المباشرة:** حيث يسهم الوقف النقدي في تحسين نوعية قوة العمل بالمجتمع لما يوفره من فرص تعلم المهن والمهارات، مما يرفع من الكفاءة المهنية والقدرات الإنتاجية للأيدي العاملة.

ج. **دور الوقف النقدي في إعادة توزيع الدخل:** يمكن أن يكون الوقف النقدي أداة مساعدة للضرائب في الدول المتخلفة ضريبيا ويغطي العجز في حسن إعادة توزيع الدخل القومي، خاصة وأن الضريبة ينعدم فيها الوازع الديني والأخلاقي مما يغري دافعها لتجنبها أو التهرب منها خلافا للوقف النقدي القائم على معنى الصدقة الجارية؛ الذي يقدمه الممول بوازع شخصي، إضافة إلى ما يحققه من تكافل اجتماعي بين الأفراد.

د. **دور الوقف النقدي في توزيع الثروة:** الوقف النقدي هو نتاج نقل الفائض من الأموال من الطبقات الغنية والمتوسطة إلى الطبقات الفقيرة، فيتحقق بذلك جزء من التوازن والعدالة في توزيع الثروة بين أفراد المجتمع الواحد والتقليل من التفاوت الطبقي.

هـ. **دور الوقف النقدي في تمويل ميزانية الدولة:** بقيام الوقف النقدي بخفض حجم الإنفاق العام، فإنه لن تكون لدى الدولة حاجة لتمويل بعض نفقاتها العامة تمويلا تضخميا أو عن طريق إحداث عجز في ميزانيتها، حيث يوجد لديها فائض أو على الأقل تغطي موارها العادية. وفي هذه الحالة يؤدي إلى إحداث أثر غير مباشر على خفض حدة التضخم في المجتمع، وإلى زيادة الدخول الحقيقية للأفراد.

2. دور الوقف النقدي في تحقيق التنمية الاجتماعية:

أ. **دور الوقف النقدي في تحقيق التكافل الاجتماعي:** يتجسد دور الوقف النقدي في تحقيق التكافل الاجتماعي من خلال مساعدة المحتاجين وكذا دعم الفقراء، الأيتام، العجزة وغيرهم. ومما لا ريب فيه أن مساعدة هؤلاء تدفعهم إلى المشاركة في بناء المجتمع. كما لم يقتصر التكافل على الجانب المادي فحسب وإنما تعدى ذلك إلى الجانب المعنوي من خلال تقوية الروابط العائلية.

ب. **دور الوقف النقدي في الحد من انتشار الفقر:** يتمثل دور الوقف النقدي في استهداف جوانب القصور والحرمان في جميع المجالات التنموية والتي يمثل الفقر إحداها، حيث تُوقف مشروعات الوقف لمصلحة الفئات الفقيرة وخدمتها؛ فيحصل الفقير على القوة الشرائية لتغطية حاجاته الاستهلاكية وضرورياته المعيشية إلى جانب إشباع رغبات النفس الروحية. وغالبا ما كانت المعالجة الوقفية لظاهرة الفقر تسير في خطوط متتابعة أهمها:

- سد الحاجات الأساسية للفقراء في المأكل والملبس والمشرب والمسكن؛
- توفير أقل حد ممكن من الحياة الكريمة للفقراء عبر توفير الخدمات الاجتماعية والصحية والتعليمية؛
- العمل على مساعدة الفقراء ليكونوا أصحاب مهن أو أصحاب أموال داخل المجتمع عن طريق تقديم القروض والأموال لهم ليتحولوا إلى منتجين.

ج. **دور الوقف النقدي في تنمية رأس المال البشري:**

- **الوقف النقدي والتعليم:** ويتمثل هذا الدور من خلال إقامة المدارس والمعاهد والكتاتيب وما كل ما يرتبط وينبثق عنها من خدمات ومجمعات سكنية للطلاب والكتب، ولا شك بأن التاريخ يشهد بأن الوقف كان وراء بناء أكبر خزانات الكتب في تاريخ الأمة الإسلامية؛ ونذكر من بين أشهر المكتبات في تاريخ العالم على الإطلاق (مكتبة بنو عمار) بطرابلس بسوريا، والتي كانت تتوفر على مليون كتاب، وكذلك مكتبة القاهرة التي كنت وقفا للخليفة الحاكم بأمر الله، والتي كانت تتوفر على 2.12 مليون كتاب.

  وحتى تستمر الرسالة التعليمية للوقف، لا بد من استغلال الأوقاف النقدية لتمويل وإنشاء المؤسسات التعليمية مما يجعل منها ثروة استثمارية متزايدة.
- **الوقف النقدي والرعاية الصحية:** تعتبر التنمية الصحية عاد كل تنمية في المجتمعات، حيث تعد التغذية السليمة والمسكن الصحي والنظافة والعلاج عناصر ومقومات الصحة. ولقد

تخطى الوقف النقدي دائرة المحيط الإسلامي إلى المحيط الإنساني، ويظهر ذلك جليا في الجانب الصحي من خلال بعدين:

← **البعد الأول:** اهتم بتقديم العلاجات للمرضى بأسلوب علمي (غرفة للفحص، ثياب خاصة...إلخ)، زيادة على بناء المراكز الصحية المتنقلة لخدمة المرضى.

← **البعد الثاني:** خاص بتنمية العلوم الطبية وازدهارها، فقد ترجمت وافلت كتب ومصنفات عديدة بتمويل من الأموال الموقوفة. (شرون، 2016، الصفحات 87-108)

ثالثا: تجارب رائدة في تطبيق الوقف النقدي:

بعد إدراك أهمية الدور الذي لعبته مؤسسة الوقف شهد القرن الحادي والعشرين إعادة إحياء هذه المؤسسة في العديد من الدول الإسلامية، وإنشاء الأوقاف المنقولة وخصوصا الوقف النقدي. (عبد المحسن، 2012، صفحة 53) ومن المهم أن نبين بعض التجارب الدولية الناجحة والسباقة في العمل بالأوقاف النقدية، ومن أهمها دولة **الإمارات** – وخاصة إمارة الشارقة– التي طرحت بها الأمانة العامة للأوقاف (مشروع الأسهم الوقفية عام 2001) الذي يعتبر من أهم الأشكال الحديثة للوقف لانسجامه مع المضمون الاقتصادي الداعي إلى حبس قيمة الأسهم وانفاق ريعها على المصارف الوقفية الثمانية (مصرف وقفي للمساجد، مصرف وقفي للقرآن الكريم، مصرف وقفي للرعاية الصحية، مصرف وقفي للأيتام، مصرف وقفي للبر والتقوى، مصرف وقفي للمسجد الأقصى، مصرف وقفي لخدمة الحجاج والمعتمرين ومصرف وقفي للفقراء وتغطية حاجاتهم المادية والاجتماعية) التي أنشأتها الأمانة العامة مع احتفاظ المساهم بحق الاختيار في توجيه ريع الوقف إلى أي مصرف يطلبه، مما يعني تعميم سنة الوقف على مختلف شرائح المجتمع وزيادة الإيراد ورفع المساهمة في التكافل. وهناك ثلاث فئات من الأسهم الوقفية؛ بقيمة 500 درهم، و200 درهم، و100 درهم، وهذا التنوع في طرح الأسهم الوقفية وتقسيمها إلى ثلاث فئات تكمن حكمته في الحصول على مصادر مالية لتمويل الاستثمارات، وزيادة الأصول الوقفية مستقبلا؛ لاستثمارها في العديد من المشاريع التي تساهم في تقديم خدمات اجتماعية تتفق ومقاصد الواقفين. (السرجاني، 2010، الصفحات 165-166)

استحدثت هيئة الأوقاف الإسلامية **بالسودان** من أساليب تجميع الموارد الوقفية ما أتاح لصغار المانحين أن يساهموا بما يستطيعون في سبيل تفعيل الوقف وتنميته، وذلك بإصدار أسهم وقفية بقيمة تبدأ من 1000 جنيه سوداني حتى 10000 جنيه سوداني؛ يكتتب فيها الواقفون لامتلاك حصة موقوفة منهم في مشروع معين تقصته الهيئة مسبقا وتحرت حاجة الناس إليه. (قداوي، 2018، صفحة 86) وكانت خطوات التطبيق على الشكل التالي:

- تصدر هيئة الأوقاف السودانية أسهم الوقف كوصي؛
- يشتري المؤسسون أسهم الأوقاف ويحصلون بالمقابل على شهادات أسهم الوقف؛
- تستثمر هيئة الوقف أموال الوقف النقدي المتراكمة من خلال عقد المضاربة في أحد المصارف الإسلامية؛
- تحول المبالغ التي تتولد من استثمار الوقف النقدي لصالح الأغراض الخيرية التي تعينها هيئة الوقف. (عبد المحسن، 2012، صفحة 60)

ولم يمض وقت طويل حتى استطاعت الهيئة أن تحقق من الإنجازات ما استعصى على الكثير من المؤسسات الرسمية والشعبية، فانتصبت المجمعات التجارية والعمائر الوقفية المستثمرة في قلب حاضرة البلاد، على أنقاض مبان موقوفة ظلت لردح طويل من الزمن خربة متهالكة، ومن أمثلة العقارات الحديثة التي شيدتها الهيئة بالخرطوم مجمع سوق الذهب، عمارة الأوقاف بالسوق العربي، مجمع جنزير التجاري، وسوق النساء بمدينة ودمدني، وغيرها من الأبنية والمرافق بالعديد من مدن السودان. (قداوي، 2018، صفحة 86)

وللكويت تجربة مميزة في الوقف بدأت مع استقلال البلاد وتشكيل أول حكومة في تاريخ الكويت، حيث أنشأ قطاع مستقل للأوقاف فتراجعت المشاركة الأهلية في الإشراف على الوقف. إلا أن الانطلاقة الفعلية كانت عام 1993 بصدور المرسوم الأميري المادة 02 المؤرخ في 13 نوفمبر سنة 1993 بإنشاء الأمانة العامة للأوقاف والتي استحدثت تجربة الصناديق الوقفية والمشاريع الوقفية. (خيري، 2010) وتقوم فكرة الصناديق الوقفية على إنشاء إدارات تتخصص كل منها في رعاية وخدمة غرض مجتمعي مطلوب. ولقد قامت الوزارة بإنشاء أحد عشر صندوقا وقفيا، وتم دمج العديد من الصناديق ذات مجالات العمل المتشابهة ليقتصر العدد في الوضع الحالي على أربعة صناديق عاملة؛ وهي: الصندوق الوقفي للقرآن الكريم وعلومه، الصندوق الوقفي للتنمية العلمية والاجتماعية، الصندوق الوقفي للتنمية الصحية والصندوق الوقفي لرعاية المساجد. (السرجاني، 2010، الصفحات 155-156) وتتلخص أهداف الصناديق الوقفية في كونها تهدف إلى المشاركة في الجهود التي تخدم إحياء سنة الوقف؛ عن طريق طرح مشاريع تنموية اجتماعية، والدعوة إلى الوقف عليها، وإنفاق ريع كل صندوق على غرضه المحدد، وذلك من خلال برامج عمل تراعي تحقيق أكبر عائد تنموي. (مهدي، 2003، صفحة 99)

وقد أطلقت الندوة العالمية للشباب الإسلامي **بمكة المكرمة** في عام 2006 مشروع الأسهم الوقفية، وتنقسم الأسهم الوقفية إلى ثلاثة أنواع؛ هي: البلاتيني وقيمته 5000 رسال، والذهبي وقيمته 3000 ريال، والفضي وقيمته 1000 ريال، ويستطيع المتبرع شراء أي من هذه الأسهم

وتخصيصها لنوع من أنواع الوقف الموجودة النادرة؛ وهي: وقف التربية، وقف الدعوة ونشر العلم الشرعي، وقف الصدقة الجارية، وقف الأيتام، وقف الصحة والإغاثة. (السرجاني، 2010، صفحة 167)

رابعا: الدراسة الاستطلاعية:

1. تقديم أداة الدراسة:

تعد الاستبانة أداة من أدوات جمع المعلومات، وذلك انطلاقا من الرغبة في معرفة الرأي الآخر اتجاه موضوع الدراسة، من خلال توزيع استبانة بها مجموعة من الأسئلة حول موضوع الدراسة على عينة الدراسة والتي تمثل المجتمع الأصلي، من أجل تحقيق أهداف الدراسة واختبار الفرضيات، وتم إنجاز هذه الدراسة باستخدام إحدى الأساليب الإحصائية التي تستعمل لتحليل البيانات والمعالجات الإحصائية المتمثل في برنامج Spss.

2. مكونات ومنهجية الدراسة:

نستعرض من خلال هذا الجزء عناصر الدراسة التي اختبرت بناء على ملائمتها مع الموضوع، ممثلة في مجتمع الدراسة، والجزء محل الدراسة والمتمثل في العينة.

أ. **منهجية الدراسة:** من أجل تحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج المسحي واستخدام كل من الدراسة الوصفية والدراسة التحليلية، بغرض التعرف على الدور الذي يلعبه الوقف النقدي في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر، وتحديد المشاكل التي تواجهه في الجزائر وسبل تفعيله، وذلك بالاعتماد على نوعين أساسين من البيانات:

- **البيانات الأولية:** تم إعداد استبانة للدراسة وتوزيعها على مجتمع الدراسة، لغرض تجميع المعلومات اللازمة حول موضوع البحث ومن ثم تفريغها وتحليلها باستخدام برنامج الإحصاء Spss واستخدام الاختبارات الإحصائية المناسبة بهدف الوصول لدلالات ذات قيمة ومؤشرات تدعم موضوع الدراسة.
- **البيانات الثانوية:** وتتم من خلال مراجعة الكتب والدوريات واستخدام الأنترنيت والأبحاث والدراسات السابقة التي تساهم في إثراء هذه الدراسة.

ب. **مجتمع وعينة الدراسة:** يتكون مجتمع الدراسة من مجموع إطارات وزارة الشؤون الدينية والأوقاف وكذا الأساتذة المختصين، وقد تم توزيع 49 استبانة تجاوبت معنا 35 استبانة وتم إلغاء 3 استبانات كونها لا تستوفي شروط الاعتماد عليها ليصل عدد الاستبانات القابلة للدراسة 32 استبانة، كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول (1): عينة الدراسة.

الرقم	عدد الاستبيانات الموزعة	عدد الاستبيانات المستردة	عدد الاستبيانات الصالحة للدراسة
01	49	35	32

المصدر: من إعداد الباحثين.

3. تفريغ بيانات الاستبيان ومعالجتها إحصائيا:

أ. **أداة الدراسة:** تم إعداد الاستبانة كما ذكرنا سالفا وكان ذلك على النحو التالي:

- إعداد استبانة أولية من أجل استخدامها في جمع البيانات والمعلومات؛
- عرض الاستبانة على مجموعة من المحكمين والذين قاموا بدورهم بتقديم النصح والإرشاد وتعديل وحذف ما يلزم؛
- إجراء دراسة اختبارية ميدانية أولية للاستبانة وتعديلها حسب ما يناسب؛
- توزيع الاستبانة على جميع أفراد العينة لجمع البيانات اللازمة للدراسة.

ولقد تم تقسيم الاستبانة إلى خمسة مجموعات: المجموعة الأولى تتكون من البيانات الشخصية لعينة الدراسة وتتكون من 5 فقرات، والمجموعة الثانية تتناول الدور الاقتصادي للوقف النقدي، أما المجموعة الثالثة فتتناول الدور الاجتماعي للوقف النقدي، أما المجموعة الرابعة فتتمثل في المشاكل التي تواجه الوقف النقدي، والمجموعة الخامسة تتمثل في سبل تفعيل الوقف النقدي. كما هو موضح في الجدول الآتي:

الجدول (2): تقسيم الأبعاد.

المجموعات	عدد الأبعاد والفقرات	المحتوى
المجموعة الأولى	**البعد الأول**	**مدى مساهمة الوقف النقدي في تحقيق التنمية الاقتصادية**
الأسئلة	**01**	يساهم الوقف النقدي في تقليل الآثار التضخمية
	02	يساهم الوقف النقدي في زيادة الحركة التجارية للمجتمع
	03	يساهم الوقف النقدي في تحمل جزء من أعباء الميزانية العامة للدولة
	04	يساهم الوقف النقدي في التخفيف من البطالة بالمجتمع
	05	يتم تخصيص جزء من أموال الوقف في تأسيس البنية التحتية
	06	يتم إنفاق جزء من أموال الوقف في حماية البيئة
	07	يوفر الوقف النقدي التمويل اللازم للقطاعات الاقتصادية المختلفة
المجموعة الثانية	**البعد الثاني**	**مدى مساهمة الوقف النقدي في تحقيق التنمية الاجتماعية**
الأسئلة	**01**	يعمل الوقف النقدي على تقديم قروض حسنة للطبقات الفقيرة للقيام ببعض المشاريع الصغيرة التي تسد احتياجاتهم

	02	يمثل الوقف النقدي صورة للتكافل والتعاون الطوعي بين الأفراد
	03	وجود أوقاف استثمارية يخصص ريعها لتمويل المدارس والجامعات
	04	يتم تخصيص جزء من أموال الوقف في تقليل نسبة الأمية
	05	يتم إنفاق جزء من أموال الوقف من أجل إنشاء المراكز الصحية
	06	توجد أوقاف استثمارية يخصص ريعها للإنفاق على المستشفيات وإمدادها بالمستلزمات
	07	يوجد أوقاف يخصص ريعها للإنفاق على رعاية المرضى
المجموعة الثالثة	**البعد الثالث**	**المشاكل التي تواجه الوقف النقدي**
الأسئلة	01	غياب العناصر المحفزة للمواطنين على وقف أموالهم وممتلكاتهم
	02	ضعف وعي المواطنين بأهمية الوقف في تمويل التنمية
	03	ضعف ثقة المواطنين في إدارة الأوقاف
	04	قلة الموارد الوقفية في الجزائر
	05	حصر مفهوم الوقف بالمسائل الدينية التعبدية المحضة
	06	قلة مساهمة الإعلام في نشر الوعي الثقافي للوقف
	07	استغلال الوقف لأغراض أخرى
	08	قلة عدد الموظفين مقارنة بالمهام الموكلة إليهم
	09	قلة خبرة الموظفين بأحكام الوقف الشرعية
	10	قلة خبرة وكفاءة إدارة الأوقاف في مجال تنمية واستثمار الوقف
	11	تعيق شروط الواقفين من الاستخدام الأمثل للموارد الوقفية
المجموعة الرابعة	**البعد الرابع**	**سبل تفعيل الوقف النقدي**
الأسئلة	01	العمل على إعداد برامج توعية حول أهمية الوقف
	02	تطوير قدرات العاملين وتطوير كفاءاتهم في إدارة الأوقاف
	03	إنشاء مؤسسات مالية تعمل على استثمار الوقف
	04	تشجيع الاستثمار في الأملاك الوقفية من خلال منح المستثمرين امتيازات ومكافآت
	05	العمل على تنوع استثمارات الوقف
	06	توعية الواقفين حول ترشيد شروطهم بما يتلائم مع متطلبات الاستثمار والتنمية
	07	منح إعفاءات ضريبية للمستثمرين في أموال الوقف
	08	تدعيم النصوص القانونية المنظمة للوقف لحمايته من الاستغلال

المصدر: من إعداد الباحثين.

ب. صدق وثبات الاستبيان: تم تقنين فقرات الاستبانة وذلك للتأكد من صدق وثبات فقراتها كالتالي:

- **صدق فقرات الاستبيان:** تم التأكد من فقرات الاستبيان عن طريق التحكيم وكذا الاتساق الداخلي والبنائي من خلال استخدام كل من معامل الارتباط سيبرمان فيما يخص الاتساق الداخلي وكذا معامل الارتباط بيرسون بالنسبة للاتساق البنائي.
- **ثبات فقرات الاستبيان:** تم التحقق من الثبات بطريقة معامل الثبات (Cronbach Alpha)، إذ قام الباحثين بإجراء اختبار مدى الاتساق الداخلي لفقرات القياس، حيث تم تقييم تماسك المقياس بحساب معامل الثبات (Cronbach Alpha) لأنه يعتمد على اتساق أداء الفرد من فقرة لأخرى، وهو يشير إلى قوة الارتباط والتماسك بين فقرات المقياس، إضافة لذلك فإنه يزود بتقدير جيد للثبات وللتحقق من ثبات أداة الدراسة، بهذه الطريقة طبقت معادلة (Cronbach Alpha) على درجات أفراد الثبات وعلى الرغم من عدم وجود قواعد قياسية بخصوص القيم المناسبة (Alpha)، وبالنسبة لمعامل ثبات الاستبانة ككل فقد بلغ ألفا كرونباخ 0.848 أي 84.40% وهي نسبة ثبات ممتازة لأداة الدراسة. وهذا ما يوضحه الجدول (3).

الجدول (3): معامل الثبات (بطريقة ألفا كرونباخ).

عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ
33	0.848

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي Spss.

4. اختبار الفرضيات وتحليلها:

لقد تم استخدام اختبار T للعينة الواحدة T Test One Sample لتحليل أجزاء الاستبيان، عند مستوى الدلالة 0.05 وبمستوى ثقة 95%، وقيمة لاختبار كل فرضية على حدى.

أ. الفرضية الأولى:

H_0: **لا يساهم الوقف النقدي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر.**

الجدول (4): اختبار الفرضية الأولى.

الفرضية الأولى	T الجدولية	T المحسوبة	مستوى المعنوية Sig	درجة الحرية Df
يساهم الوقف النقدي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر	2.040	31.197	0.000	31

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي Spss.

يتضح من الجدول (4) أن قيمة T المحسوبة أكبر من قيمة T الجدولية عند مستوى ثقة 95%، وبما أن قيمة Sig مستوى المعنوية أقل من قيمة مستوى الدلالة $0.05 \geq \alpha$، نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة: **يساهم الوقف النقدي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر.**

ب. الفرضية الثانية:

H_0: **لا يساهم الوقف النقدي في تحقيق التنمية الاجتماعية في الجزائر.**

الجدول (5): اختبار الفرضية الثانية.

الفرضية الثانية	T الجدولية	T المحسوبة	مستوى المعنوية Sig	درجة الحرية Df
يساهم الوقف النقدي في تحقيق التنمية الاجتماعية في الجزائر	2.040	75.695	0.000	31

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي Spss.

يتضح من الجدول (5) أن قيمة T المحسوبة أكبر من قيمة T الجدولية عند مستوى ثقة 95%، وبما أن قيمة Sig مستوى المعنوية أقل من قيمة مستوى الدلالة $0.05 \geq \alpha$، نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة: **يساهم الوقف النقدي في تحقيق التنمية الاجتماعية في الجزائر.**

ج. الفرضية الثالثة:

H_0: **لا توجد مشاكل تعيق تطبيق الوقف النقدي في الجزائر.**

الجدول (6): اختبار الفرضية الثالثة.

الفرضية الثالثة	T الجدولية	T المحسوبة	مستوى المعنوية Sig	درجة الحرية Df
توجد مشاكل تعيق تطبيق الوقف النقدي في الجزائر	2.040	45.559	0.000	31

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي Spss.

يتضح من الجدول (6) أن قيمة T المحسوبة أكبر من قيمة T الجدولية عند مستوى ثقة 95%، وبما أن قيمة Sig مستوى المعنوية أقل من قيمة مستوى الدلالة $0.05 \geq \alpha$، نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة: **توجد مشاكل تعيق تطبيق الوقف النقدي في الجزائر.**

د. الفرضية الرابعة:

H_0: **لا يمكن تفعيل الوقف النقدي في الجزائر.**

الجدول (7): اختبار الفرضية الرابعة.

الفرضية الرابعة	T الجدولية	T المحسوبة	مستوى المعنوية Sig	درجة الحرية Df
يمكن تفعيل الوقف في الجزائر	2.040	66.962	0.000	31

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي Spss.

يتضح من الجدول (7) أن قيمة T المحسوبة أكبر من قيمة T الجدولية عند مستوى ثقة 95%، وبما أن قيمة Sig مستوى المعنوية أقل من قيمة مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$، نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة: **يمكن تفعيل الوقف النقدي في الجزائر.**

هـ.الفرضية الخامسة:

H_0: **لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند المستوى المعنوي $\alpha \leq 0.05$ بين تفعيل الوقف النقدي وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر.**

الجدول (8): اختبار الفرضية الأولى.

البيان	اختبار T	معامل الارتباط R	معامل التحديد R2	F المحسوبة	مستوى المعنوية Sig
أثر تفعيل الوقف النقدي في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر	2.261	0.504	0.254	10.194	0.003

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي Spss.

يوضح الجدول (8) أثر تفعيل الوقف النقدي في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر، حيث أظهرت نتائج التحليل الإحصائي وجود أثر ذو دلالة إحصائية لتفعيل الوقف النقدي في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر، إذ بلغ معامل الارتباط R=0.504 وبمعامل تحديد R^2 بلغ 0.254 أي أن ما قيمته 25.40% من التنمية الاقتصادية والاجتماعية يساهم في تحقيقها تفعيل الوقف النقدي، كما بلغت قيمة F المحسوبة 10.196 وهي دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)، وبما أن قيمة المستوى المعنوي (Sig) أقل من قيمة ($\alpha = 0.05$)؛ نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة القائلة: **يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية 0.003 بين تفعيل الوقف النقدي وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر.** وهذا ما يمكن التعبير عنها بمعادلة الانحدار البسيط كالآتي:

$$Y1=\alpha + \beta.x + ei$$

$$Y_1= 22.163 + 0.973x$$

حيث أن:

α: ثابت معادلة الانحدار؛

Y_1: التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛

β: معامل الانحدار لكل متغير؛

e_i: متغير عشوائي أو العوامل الأخرى؛

X: الوقف النقدي.

الخاتمة:

لقد كان للوقف النقدي دورا متميزا عبر التاريخ، حيث لا يخفى دوره في التأثير على مختلف مناحي الحياة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية. وعلى الرغم من كون الجزائر تمتلك كما هائلا من الأصول الوقفية تمتد جذورها إلى الدولة العثمانية، إلا أن الوقف النقدي غير موجود في الجزائر، ولم يتم الاهتمام به من قبل الوزارة الوصية، مما جعلة الرصيد الوقفي في الجزائر لم يتجاوز دائرة الأعيان الوقفية، وإنما الأموال الوقفية ماهي إلا نتائج لعمليات تأجير العقارات والأراضي الوقفية. وحتى لا يبقى الوقف محصورا في دائرة الأعيان الوقفية، نحن بحاجة ماسة إلى إحياء دور الأوقاف النقدية في الجزائر واستخدام مداخيلها في تنمية المجتمع وإحياء رسالة الإسلام في التعاون على الخير، إذ أنه لم يعد كافياً القول بأنه كان للوقف النقدي دور اقتصادي واجتماعي، ولم يعد مجدياً الثناء على اسهاماته في تاريخ المجتمع الإسلامي.

النتائج: من خلال هذه الدراسة يمكن أن نوجز أهم النتائج في النقاط التالية:

- لم ينقل التاريخ أمثلة كثيرة على وقف النقود خلال قرون عديدة، حتى شاع تطبيقه في بعض أقاليم الدولة العثمانية، ثم ظهرت تطبيقاته الناجحة في العصر الحديث؛
- يتمتع الوقف النقدي بمرونة أكبر تسمح لجمهور الواقفين وقف أموالهم؛
- للوقف النقدي أنواع وصور؛ هي: الوقف النقدي القرضي؛ الوقف النقدي الاستثماري والوقف النقدي الإيرادي؛
- أكدت جميع الفئات المستهدفة أن للوقف النقدي دور في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر؛
- أكدت جميع الفئات المستهدفة أن للوقف النقدي دور في تحقيق التكافل الاجتماعي في الجزائر؛
- أكدت جميع الفئات المستهدفة أن للوقف النقدي دور في تنمية الحياة الثقافية في الجزائر؛
- أكدت جميع الفئات المستهدفة أن للوقف النقدي دور في تحقيق الرعاية الصحية في الجزائر؛

- من خلال دراسة إجابات الفئة المستهدفة تبين لنا أن الوقف النقدي في الجزائر يواجه العديد من المشاكل التي تعيق تطبيقه؛
- أكدت جميع الفئات المستهدفة على أنه يمكن تفعيل الدور التنموي للوقف النقدي في الجزائر؛

التوصيات: بناءً على النتائج التي توصلت إليها الدراسة يمكن اقتراح بعض التوصيات، وهي:

- ضرورة إيلاء السلطات الوصية أهمية قصوى للوقف النقدي، مع شرط الالتزام بالشروط والضوابط الشرعية؛
- توعية المجتمع بأهمية الوقف النقدي ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛
- إنشاء صناديق وقفية خاصة بتجميع الأموال الوقفية؛
- إنشاء مؤسسات مالية تعمل على استثمار الأوقاف النقدية؛
- العمل على تنوع استثمار الأوقاف النقدية؛
- تطوير قدرات العاملين في مجال الأوقاف وتطوير كفاءاتهم في إدارة الأوقاف النقدية؛
- توعية الواقفين حول ترشيد شروطهم بما يتلائم مع متطلبات الاستثمار والتنمية؛
- منح إعفاءات ضريبية للمستثمرين في الأموال الوقفية؛
- العمل على الاهتمام بتدريس الوقف النقدي وفتح تخصصات على المستوى الأكاديمي، بشرط أن لا يقتصر تدريسه على العلوم الشرعية أو الاقتصاد الإسلامي، وإنما يتعدى باقي العلوم.

قائمة المراجع

المراجع العربية:

1. الثمالي، ع. (2010). **وقف النقود: حكمه، تاريخه، وأغراضه، أهميته المعاصرة، استثماره.** مقتبس من: http://iefpedia.com/arab/?p=20103
2. الجمل، أ. (2006). **دور نظام الوقف الإسلامي في التنمية الاقتصادية المعاصرة.** الطبعة الأولى. القاهرة: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة.
3. السرجاني، ر. (2010). **روائع الأوقاف في الحضارة الإسلامية**، مصر: نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع.
4. الشيباني، أ. (1999). **أحكام الأوقاف** (الطبعة الأولى)، بيروت، لبنان: دار الكتب العلمية.
5. بخضر، م. (2017). **تمويل وقف النقود للمشاريع متناهية الصغر في مؤسسات التمويل الإسلامي.** أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الدراسات العليا، الأردن: جامعة العلوم الإسلامية العالمية.
6. بلتاجي، س. (2016). **وقف النقود: حقيقته، وحكمه، وطرق وضوابط استثماره.** مجلة كلية الشريعة والقانون، 18 (3)، جامعة الأزهر.
7. بوشريف، ز. (2017). **دراسة الوقف وعلاقته بالتنمية الاجتماعية: دراسة ميدانية بمدينة باتنة.** أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، الجزائر: جامعة باتنة 01.

8. جعفر، س. (2014). **دور الصناديق الوقفية في تحقيق التنمية المستدامة: دراسة مقارنة بين الكويت وماليزيا**. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة فرحات عباس سطيف.

9. حب الله، ح. (2011). **الوقف النقدي في الفقه الإسلامي قراءة استدلالية**، مجلة الاجتهاد والتجديد، العدد 19، بيروت: مركز البحوث المعاصرة.

10. خيري، أ. (2010). **تنمية الوقف الإسلامي...تجارب رائدة** (مقال). مقتبس من: موسوعة الاقتصاد والتمويل الإسلامي على الموقع الإلكتروني: https://iefpedia.com/arab/?p=9986

11. شرون، ع. (2016). **نحو تفعيل مساهمة دور الوقف النقدي في التنمية: دراسة حالة بعض البلدان الإسلامية**. أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة محمد خيضر بسكرة.

12. شرون، ع. ولقوي، ع. (2017). **دور الوقف النقدي في النهوض بالأوقاف العلمية (تجارب دول إسلامية)**، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، العدد الأول، الجزائر: جامعة عباس لغرور خنشلة.

13. عبد المحسن، م. (2012). **الوقف النقدي: أداة مالية إسلامية جديدة**. مقتبس من: https://inceif.academia.edu/MagdaAbdelMohsin

14. قداوي، ع. (2018). **تصكيك موارد الصناديق الوقفية كآلية لتمويل المشاريع التنموية (نماذج مؤسسات اقتصادية واجتماعية)**، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 19، الجزائر: جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف.

15. ليبا، م ونقاسي، م. (2009). **نظام وقف النقود ودوره في تنمية المرافق التربوية والتعليمية**، مؤتمر عالي حول: قوانين الأوقاف وإدارتها (وقائع وتطلعات). ماليزيا: الجامعة الإسلامية العالمية.

16. مهدي، م. (2003) **نظام الوقف في تطبيق المعاصر: نماذج مختارة من تجارب الدول والمجتمعات الإسلامية** (الطبعة الأولى)، جدة: المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية.

المراجع العربية باللغة الإنجليزية:

1. Thamali, A. **Cach Waqf: its wisdom, its history, its purposes, its contemporary importance, its investment**. Adapted from: http://iefpedia.com/arab/?p=20103
2. El Gamal, A. (2006). **The role of the Islamic Waqf system in contemporary economic development.** First edition. Cairo: Dar El Salam for printing, publishing, distribution and translation.
3. Al-Sirjani, R. (2010). **Masterpieces of Wqfs in Islamic Civilization.** Egypt: The Renaissance of Egypt for Printing, Publishing and Distribution.
4. Shaibani, A. (1999). **Provisions of al-Awqaf** (1st ed.), Beirut, Lebanon: Scientific Books House.
5. Bakhdar, M. (2017). **Financing of Cash Waqf For Microenterprise in Islamic Financial Institutions**. Unpublished doctoral thesis, Faculty of Graduate Studies, Jordan: International Islamic Science University.
6. Beltagi, S. (2016). **Cash Waqf: its truth, its wisdom, and the ways and controls of its investment.** Journal of the Faculty of Sharia and Law, 18 (3), Al-Azhar University.

7. Bouchrif, Z. (2017). **Waqf study and its relationship to social development: a field study in Batna.** Unpublished doctoral thesis, Faculty of Social and Human Sciences, Algeria: University of Batna 01.
8. Jaafar, S. (2014). **The Role of Waqf Funds in Achieving Sustainable Development: A Comparative Study between Kuwait and Malaysia**. Unpublished Master Thesis, Faculty of Economic, Commercial and Management Sciences, Algeria: Farhat Abbas Setif University.
9. Hob Allah, H. (2011). **Cash Waqf in Islamic Fiqh: Inferential Reading,** Journal of Ijtihad and Renewal, No. 19, Beirut: Center for Contemporary Research.
10. kheiri, A. (2010). **The development of the Islamic Waqf ... Effective experiences** (essay). Adapted from: Islamic Economics and Finance Pedia, on the website: https://iefpedia.com/arab/?p=9986
11. Shron, E. (2016). **Towards activating the contribution of the role of Cash Waqf in development: a case study of some Islamic countries.** Unpublished doctoral dissertation, Faculty of Economic, Commercial and Management Sciences, Algeria: Mohamed Khedr University, Biskra.
12. Shron, E. & Legwi, A. (2017). **The Role of Cash Waqf in the Advancement of Scientific Awqaf (Experiences of Islamic Countries),** Al-Aseel Journal for Economic and Administrative Research, First Issue, Algeria: Abbas Laghrour Khenchela University.
13. Abd elMohsen, M. **Cash Waqf: A New Islamic Financial Instrument.** On the website: https://inceif.academia.edu/MagdaAbdelMohsin.
14. Gaiddawi, A. (2018). **Resources Waqf Funds Securitization as a Mechanism to finance Development Projects: Economic and Social Institutions Models.** Academic review of social and human studies. No 19, Algeria; Hassiba Ben Bouali University of Chlef.
15. Liba, M. & Nagasi, M. (October, 2009). **The Cash Waqf System and its Role in the Development of Educational Facilities,** High Conference on: Endowment Laws and their Management (Proceedings and Aspirations). Malaysia: International Islamic University.
16. Mahdi, M. **The Waqf System in Contemporary Application: Selected Models from the Experiences of Islamic Countries and Societies** (First Edition), Jeddah: Islamic Institute for Research and Training, Islamic Development Bank.

كيفية الاستشهاد بهذا المقال:

حديدي، آ وحمودة، أ. (2020). نحو تفعيل دور الوقف النقدي في تحقيق العائد الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر (دراسة استطلاعية لعينة من المختصين)، ***مجلة دراسات العدد الاقتصادي***، 11(1). ص.431-452.

Hadidi, A. & Hamouda,O. (2020). Towards Activating the Role of Cash Waqf in Achieving the Economic and Social Return in Algeria (Survey study of a sample of specialists), ***Dirassat Journal Economic Issue***, 11(1). pp. 431-452.